الاقتصاد في البلدان النامية بين التبعية والتنمية (قراءة في أفكار مالك بن نبي)

زراولية رزيقة.
جامعة الجزائر (2)

تاريخ الإرسال: 2019/1/30 تاريخ القبول: 2019/5/28
تاريخ النشر:2019/06/30

ملخص:
الغرض من هذه الدراسة هو تبيان شروط التنمية الاقتصادية للبلدان النامية. حيث أن هذه الشروط تتلاءم مع إمكانياتها المادية وقيمها الاجتماعية والنفسية والحضارية.
الكلمات المفتاحية: الاقتصاد، التنمية، الاستثمار الاجتماعي، حضارة، البلدان النامية، الاستعمار

Abstract :
The purpose of this study is to demonstrate the conditions of development in developing countries, as these conditions are adequate with its financial capacity and its social, psychic and civilizational values.
Key Words : Economy - Development - Social Investment - Civilization - Developing Countries – Colonization

مقدمة:
سرعان ما وقعت البلدان النامية بعد استقلالها السياسي تحت رحمة الاستعمار الاقتصادي، حيث لم تعتمد على نظرية خاصة بها في الاقتصاد تتلاءم مع حاجاتها وإمكانياتها، فتراها تندفع وراء مشروع يخططه اقتصاد أجنبي قائم على قاعدة معادلة اجتماعية غريبة عنها وعلى أسس أتقنتها تجربة في بلد مصنع، أي بلد لا يخضع فيه النشاط لعوامل التخلف، لهذا حاول مالك بن نبي إرساء أسس النهضة الاقتصادية للبلدان النامية في صورة مخطط تنموي. وهنا يمكن لنا أن نتساءل: لماذا فشلت المناهج الاقتصادية المستوردة في تلك البلدان؟ وما هي أهم الأفكار الاقتصادية التي طرحها مالك بن نبي من أجل تحقيق الانطلاقة التنموية والحركية الاقتصادية؟ وكيف يمكن التوفيق بين معادلة اجتماعية معينة خاصة بالبلدان المتخلفة وبين المعادلة الاقتصادية العالمية؟ سنعالج هذه الإشكالية عبر العناصر التالية:

1- مفهوم الاقتصاد.
2- القابلية للاستعمار الاقتصادي في البلدان النامية.
3- فشل المناهج المستوردة للتنمية في البلدان النامية.
4- أسس النهضة الاقتصادية في البلدان النامية حسب مالك بن نبي.
5- الرؤية الحضارية للاقتصاد في البلدان النامية حسب مالك بن نبي.

عرض:

1- مفهوم الاقتصاد:
الاقتصاد مأخوذ من القصد، وهو التوسط في الأمر بين الإفراط والتفريط، والقصد يعني أيضا استقامة الطريق[1]، وأصل التسمية يعود إلى مفردتين في اللغة اليونانية (Oikos) وتعني المنزل، و(Nomi) وتعني إدارة أو تحكم وضبط، وبهذا يكون الاقتصاد تدبير المنزل أو علم تدبير المنزل، أو الحكمة

المنزلية[2]، أما قولنا علم الاقتصاد فهو: «العلم الذي يبحث في قوانين إنتاج الثروة، وتوزيعها، واستهلاكها».[3] وتطلق الثروة على كل ما ينتفع به.

ويعتبر آدم سميث*(Adam Smith)أول من قام بدراسة علمية منظمة في علم الاقتصاد والتي يمكن اعتبارها نقطة بدايته ونشأته باعتباره أول من عالج هذه الظاهرة بطرق علمية ذات مبادئ وأسس واضحة، وذلك من خلال كتابه "ثروة الأمم" (The Wealth of Nations) سنة 1776م[4]، وقد كان لهذا الكتاب نقلة كبيرة في التفكير والبحث الاقتصادي، إذ به تأكد فصل الظواهر والمشكلات الاقتصادية عن القضايا الفلسفية والأخلاقية، حيث عرّف آدم سميث الاقتصاد بأنه: «العلم الذي يختص بدراسة الوسائل التي يمكن بواسطتها لأمة ما أن تغتني»[5].

ويتفق الاقتصاديون المعاصرون أن: «علم الاقتصاد يحلل التكاليف والأرباح الناجمة عن أفضل استخدام للموارد»[6]، أي أنه العلم الذي يبحث في وسائل تحسين المجتمع بتنظيم النشاطات الإنتاجية والاستهلاكية وتسهيل تطور الحضارة الإنسانية من جانبها المادي وبذلك تبقى كل هذه التعاريف عبارة عن تعاريف مادية أكثر منها معنوية وكأن الاقتصاد علم الثروات ليس إلا.

غير أن الاقتصاد في فكر مالك بن نبي سلك منحى آخر فهو ليس فقط علما نتعلمه أو منحنيات بيانية وأرقاما يمكن التلاعب بها، ولكنه قبل كل شيء وعي واستعداد فكري وسلوكي، إن الاقتصاد ليس خارجا عن ذات الإنسان، بل هو جزء من جوهره وذاته، إنه تراكيب ذهنية قبل أن يكون مسألة مواد أولية أو مال أو تكنولوجيا أو حصص في السوق.

ويعتبر النظام الاقتصادي في بلد ما حسب مالك بن نبي الصيغة التفاعلية بين الإنسان وتراب بلاده بكل ما فيه من ثروات، وفقا لقانون أخلاقي إنساني يوجه عمل الأفراد، وينظم علاقته الاقتصادية بغيره من أبناء مجتمعه[7]، فالنظام الاقتصادي الذي لا يلامس الحقيقة الثقافية للمجتمع ولا يوافق القيم السائدة ضمن شبكة العلاقات الاجتماعية، لا يمكنه أن يلبي حاجات ذلك المجتمع.

2- القابلية للاستعمار الاقتصادي في البلدان النامية:

إن حقيقة النظام الاقتصادي حسب مالك بن نبي لم تكن متوفرة في جوهر وعي الشعوب المتحررة من الاستعمار التقليدي، فبمجرد تحقيقها للاستقلال السياسي سرعان ما وقعت رهينة استعمار جديد في حلة منمقة في المجال الاقتصادي، حيث يقول في كتابه **بين الرشاد و التيه**: «... هكذا بدأت... أقلام وأبواق مأجورة تحاول إقناعنا بأنه سلاح ذو حدين، ليشعرونا بأن سلاحنا قد يقطع حبل وريدنا وهذه العملية في المجال النفسي تسير جنبا إلى جنب مع عملية أخرى في المجال الاقتصادي ذاته»[8]، أي أن الاستعمار أوهم تلك المجتمعات النامية بأنها مسايرة لما يدور في العالم المتقدم، بينما هي صورة لا تعدو أن تكون إحلالا لطريقة جديدة، استبدلت فيها السيطرة العسكرية على تلك المجتمعات بسيطرة اقتصادية.

وبهذا تصبح البلدان النامية تحت رحمة ما اصطلح عليه بن نبي بالاقتصاد الاستعماري[9]، بدلا من أن يدخلها في جوهر نظامها الخاص فيجعل منها الرجل ذا الوعي الاقتصادي، لكنه أوضح لنا كيف أن الاستعمار لو لم يجد منفذا له في نفوسنا لما تمكن من تحقيق أهدافه التي هدمت جوهرنا وأحطت من وعينا الاقتصادي بفرض حكم العبودية الاقتصادية في قوله: «فكان من واجب المسلمين أن ينتبهوا إلى أن الاستعمار هو مجرد بذرة صغيرة حقيرة، ما كان لها أن تؤتي أكلها لو لم تهيأ لها التربة الخصبة في عقولنا ونفوسنا»[10]، فندخل مرغمين في عالم تسيطر عليه مقاييس معينة لها القدرة على التأثير هذا ما نلمسه في قوله: «وهكذا لم يقدم الاستعمار نظاما للتلمذة الاقتصادية إلى البلاد المستعمرة، حيث لم يعدل في الواقع التكوينات الشخصية طبقا للتكوينات الاقتصادية الجديدة، بل إنه فرض في هذه البلاد حكم العبودية الاقتصادية فحسب»[11]

والحل في نظر بن نبي هو في: «تكوين وعي اقتصادي بكل ما يستتبعه في التكوين الشخصي للفرد وفي عاداته، وفي نسق نشاطه وفي مواقفه أمام المشاكل الاجتماعية»[12] أي خلق واقع اقتصادي نتيجة لظروف نفسية جديدة، ونتيجة لبناء عقلي جديد.

3- فشل المناهج المستوردة للتنمية في البلدان النامية:

بعد الاستقلال السياسي حاولت النخبة المثقفة في الميدان الاقتصادي معالجة القضية على أساس علم الاقتصاد الذي أنجب آدم سميت (Adam Smith) و كارل ماركس* (Karl Marx)، فقد لجأ أغلب دول

العالم الثالث، إلى استيراد كل شيء من العالم المتقدم، بما في ذلك النظريات والأطروحات إذ برز علم الاقتصاد للوجود في العالم النامي«(بنظارات) وضعها على عينيه على الرغم مما يدعيه أهله. ف (آدم سميث) قد وضع (نظارتي) المصلحة الفردية وحرية التصرف، كما وضع له (ماركس) (نظارتي) التسيير السلطاني و الصراع الطبقي».[13]

وبذلك يتضح أن هذه النخبة وقفت مجرد موقف اختيار وتفضيل بين رأسمالية** الأول واشتراكية*** الثاني وهو ما يعبر عنه بقوله: «... إنه يفكر أولا على أساس أن الموجود من المناهج الاقتصادية هو ما يمكن إيجاده»[14]، لكن كلاهما لم ينفع مجتمعاتنا لأنهما قاما على قاعدة معادلة اجتماعية خاصة بالغرب وغريبة عن مجتمعنا من حيث التراكيب الذهنية، ويعبر بن نبي عن هذا بصريح العبارة في قوله: «والخطأ من جانب الاختصاصي الأجنبي الذي يخطط المشروع، يعود إلى أنه يدلي بآراء تكون صحيحة في نطاق تجربته الشخصية كما حددتها ظروف بلاده، غير أنها تصبح نسبية أو دون جدوى في بلد تمر تجاربه في ظروف أخرى».[15]

إن القضية ليست قضية اختيار بين الرأسمالية والاشتراكية وتخبط في هذه الخيارات الاقتصادية غداة الاستقلال أي بين المذهب التجاري الاحتكاري القائم على المنفعة وفقا لقانون العرض والطلب، وبين المذهب القائم على فكرة الحاجة وفقا لمبدأ الإنتاج والاستهلاك، وإنما كانت ولازالت قضية تطعيم ثقافي للمجتمع الناشئ، يمكنه من خلال هذا التطعيم أن يستخدم الإمكانية الذهنية والجسمية. «... العالم الإسلامي لا يملك نظرة أو نظرية خاصة في الاقتصاد تتواءم مع ضروراته ومع إمكانياته في وقت معا. فتراه يندفع في مشروع اقتصادي يخططه اقتصاد أجنبي، على أسس أتقنتها تجربة في بلد مصنع، أي بلد لا يخضع فيه النشاط لعوامل التخلف، وهكذا يخفق المشروع في النهاية».[16]

يؤكد مالك بن نبي في **تأملاته** أنه: «يجب أن نعيد النظر في القضية على أساس أن وسائلنا ليست في رصيد ثروة صناعية مجهزة بكل الطاقات الميكانيكية، وإنما في رصيد ثروتنا الطبيعية المجهزة بالطاقات البشرية».[17]

ما يلاحظ بالنسبة للبلدان النامية في محاولاتها التنموية، التي حاولت تقليد الأفكار دون الوسائل وسارعت إلى توفير رؤوس الأموال من الخارج، أنها لم تصل إلى تحقيق النتيجة المرغوب فيها، وهذا راجع إلى اعتماد الاستثمار المالي في عملية التنمية وإهمال علماء الاقتصاد لمدلول المعادل الاجتماعي والتراكيب الذهنية.

وقد استدل مالك بن نبي على هذا في كتابه **المسلم في عالم الاقتصاد** بالاقتصاد الاشتراكي حث يرى فيه ثمرة نتجت عن التوفيق بين العلم الماركسي، ويقصد هنا بين الجانب النظري وبين ضمير هو وعي الطبقات – تعبيرا منه على التراكيب الذهنية للمجتمع- مركزا على هذا التوفيق باعتباره قيمة إنسانية بل وحقيقة تستند إليها الدول للنهوض باقتصادها[18]، وبهذا يمكننا القول أن أي تجربة تغفل العلاقة الأساسية بين المعادلة الاجتماعية والمعادلة الاقتصادية لا تكون سوى تجربة نظرية مقضي عليها بالفشل. «إن من الواجب أن ننظر إلى المشكلات الاقتصادية في طبيعتها البشرية وإلا انتهى بنا الأمر إلى نتائج نظرية».[19]

4- أسس النهضة الاقتصادية حسب مالك بن نبي:

النهضة الاقتصادية إذا ليست هي هذه النظرة أو تلك الخاصة بعلم الاقتصاد بل هي مرتبطة بجوهر اجتماعي معين. وبهذا تكون المجتمعات النامية مازالت بعيدة عن الوعي الاقتصادي والعمل بمبدأ رأس المال الاجتماعي، ووجب عليها أن تعدل خطط التنمية، وحسب بن نبي «فمن اللازم أن نتناول المشكلة الاقتصادية في هذه البلاد من أساسها. أي ابتداء من عناصرها النفسية. وفي هذا المستوى يكون حلها منحصرا في تكوين (وعي اقتصادي) بكل ما يستتبعه في التكوين الشخصي للفرد، في عاداته، وفي نشاطه، وفي مواقفه أمام المشكلات الاجتماعية»[20]، وتتمثل أسس النهضة والحركية الاقتصادية للبلدان النامية في:

أ/ استقلالية العمل عن الإمكان المالي في التنمية: ويقصد بالعمل: «المجهود الذي يبذله الإنسان سواء أكان فكريا أو جسديا ويؤدي إلى خلق المنفعة أو زيادتها لإشباع حاجاته المختلفة»[21]، وهنا تكمن أهمية

العمل كونه يلعب أدوارا مختلفة في الحياة الاقتصادية، سواء في مجال الإنتاج أو كمصدر للدخل أو كونه موردا بشريا إلى جانب مساهمته في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية.[22]

لكن قضية ربطه بالمال أصبحت تشكل عائقا أمام القيام بمشاريع استثمارية خاصة في البلدان النامية التي لا تفكر في مشروع اقتصادي إلا بربطه مباشرة بالمال أي على اعتبار أن العمل مقيد بشروط مالية، وينبهنا مالك بن نبي إلى جوهر هذه المشكلة في قوله: «إن النشاط الاقتصادي لا يمكن من دون تدخل المال ... ومن هنا يبتدئ تعثر الفكر الإسلامي بصعوبات تنشأ من طبيعة موقفه من الأشياء، لا من طبيعة الأشياء ذاتها»،[23]

إن التقدم الاقتصادي المنشود في الدول النامية حسب بن نبي لا يتم إلا عن طريق رأس المال الحقيقي وقوتها العاملة المصممة على النهضة وفق إمكاناتها الاجتماعية، فالاستثمار المالي وحده غير كفيل بحل مشكلات البلدان المتخلفة، لا كما ولا كيفا، وعلى هذا تعطى الأولوية في الاستثمار للأفراد على الأموال، وهذا ما نجده في تجربة ألمانيا، وتجربة اليابان، وتجربة الصين الشعبية.

إن القضية إذن بالنسبة لدول المحور الناشئ ليست قضية إمكان مالي كما هو سائد اليوم لكنها بالدرجة الأولى قضية تعبئة الطاقات الاجتماعية بسواعد أبنائها وعلى أكتافهم، حيث يرى «أن الإنتاج الاجتماعي يرتقي بقدر ما يكون النشاط الفردي موجها لسد حاجات غير فردية، أو بعبارة أخرى، بقدر ما يكون موجها لمصلحة العامة».[24] إنها القاعدة التي تتجسد بصورة دقيقة في ظاهرة تقسيم العمل.

ب/أهمية الاستثمار الاجتماعي في الحركية الاقتصادية: لا يمكن للعالم النامي أن يغير أوضاعه الاقتصادية إلا بقدر ما يطبق خططا اقتصادية تكون أفكاره فيها متطابقة مع واقعه وتتفق مع أبعاده النفسية بجعل الإنسان القيمة الاقتصادية الأولى، وبوصفه الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق الحركية الاقتصادية وخطط التنمية، ويؤكد بن نبي ذلك في قوله:«... ولابد من أن نلاحظ من ناحية أخرى أن العوامل الاقتصادية كلها، مهما كانت درجة تعقدها، هي مرحلة أولى، نتيجة الإنسانية الأولية، وأنه من الممكن إذن لبناء الاقتصاد في بلد في مثل هذه المرحلة، أن نقدر القيم الاقتصادية بالقيم الإنسانية ».[25] أي أن المقومات الإنسانية هي رصيد كل شعب، و هي أساس بناء المقومات الاقتصادية، و«يمكننا أن نضع على هذا المنوال القائمة التالية:

الإنسان	**الاقتصاد**
- اليد والوقت	وسائل إنتاج
- عقول	إطارات فنية
- تركيز العمل	تركيز رؤوس الأموال».[26]

وتظهر أهمية رأس المال الاجتماعي عندما نلاحظ التفاوت بين المجتمعات، فالعنصر البشري هو العنصر الأساسي في العملية الاقتصادية لكونه العنصر المنتج والمستهلك.

ج/المسلمة الثنائية للديناميكا الاقتصادية: الديناميكا الاقتصادية تعني حسب مالك بن نبي التفاعل بين عمليتي الإنتاج والاستهلاك الذي تحدده عملية التوزيع، فعندما نحدد طبيعة الحاجة التي يلبيها الإنتاج نحدد طبيعة التوزيع وحجم شبكته، حيث يقول: «عملية التوزيع هي التي تطبع الحياة الاقتصادية، وتميز أسلوبها الخاص لأنها تحدد هدف الإنتاج من ناحية، ورقعة الاستهلاك من ناحية أخرى، لتنشأ بواسطتها حركة التفاعل بين المنتجين والمستهلكين»[27]، وعلى هذا الأساس يحدد لنا شروط الديناميكا الاقتصادية في صورة مسلمتين:

- لقمة العيش لكل فم.
- العمل واجب على كل ساعد.[28]

فيقول: « ...من أجل تحقيق شروط الإقلاع، يجب أن يقوم التخطيط على مسلمة مدرجة كمبدأ عام لكل تشريع اجتماعي اقتصادي ألا وهي: (كل الأفواه تستحق قوتها، وكل السواعد يجب عليها العمل)»[29]، أي أن شرط الحركية الاقتصادية حسب مالك بن نبي مقرونة بهذه الثنائية. هي ضرورة وشرط أساسي لاستمرار التفاعل بين الإنتاج والاستهلاك.

د/أسبقية الواجب على الحق في المعادلة الاقتصادية: لبلوغ التنمية حسب مالك بن نبي لابد من انتهاج إستراتيجية تقديم الواجبات على الحقوق، فواجب العمل على كل ساعد الممثل في الإنتاج وحق لقمة العيش

لكل فم الممثل في الاستهلاك، هي الإستراتيجية التي تحدد سلوك المجتمع النامي في استثمار موارده، ويختصر لنا العلاقة بين هذين المفهومين الأخلاقيين في المعادلة الجبرية التالية:

واجب + حق = صفر [30]

فهذه المعادلة في نظره هي التي تحدد الوضع الاقتصادي للمجتمع حسب توجهه نحو أحد احتمالاتها، فعندما تكون الغلبة للواجب تكون النتيجة إيجابية باستثماره لفائض إنتاجه يكون بذلك مجتمعا ناميا، أما التساوي والتكافؤ بين طرفي المعادلة أي بين الحق والواجب فيولد لنا نتيجة سلبية هي مجتمع راكد، إضافة إلى أنه إذا كان الحق أكبر من الواجب يولد نموذج المجتمع المتخلف الذي هو مجتمع سينهار.

ه/تحديد وسائل المخطط التنموي وكيفية استثمارها:

يصنف مالك بن نبي الوسائل التي تساعد في تطور أي بلد من البلدان النامية تصنف كما يلي:

- فلاحته وهي تنقص أو تزيد بدرجة وسائله البدائية.

- ما يملك من مواد خام في السوق»[31]، أي أن سائر الرصيد الاقتصادي لوطن متخلف في ساعة الصفر من إقلاعه وفي مرحلته الابتدائية تتجلى في الزراعة من ناحية، والمواد الأولية الخام من ناحية أخرى، وهذان هما ثديا الاقتصاد في البلدان النامية ووسيلتا بعثه[32]، وسائر العوامل الأخرى تعد إضافية: إذ كل قرض أو استثمار يأتي من الخارج لا يمكن أن يكون القاعدة التي يقوم عليها مخطط ما.[33]

فتطبيق الاستغلال الرشيد إذن للموارد المتاحة في مشروع النهضة الاقتصادية يرتكز أولا على قطاع الزراعة كونه نقطة انطلاق أي اقتصاد كونه يقوت سائر الأفواه ويشغل بالتدريج كل السواعد يجمع بين الإنتاج والاستهلاك، والوصول إلى المرحلة الصناعية مرهون بفائض في الإنتاج الزراعي[34]، « إن بلدا متخلفا ليست لديه العملة ذات قيمة دولية يستطيع بها تجهيز صناعاته بالآلات الضرورية، فإن عملته، هي المادة الخام المصدرة إلى البلدان المصنعة، ومما يفيض عن استهلاكه من القمح أو الأرز، أو ما ينتج من قطن أو جوت هالج. هذه المواد هي ما لديه بوصفها وسيلة استثمار في الخطوة الأولى، من أجل اقتناء ما يحتاجه في ميدان التصنيع».[35]

إن هذا الفائض في الإنتاج الزراعي حسب مالك بن نبي يكمن في تطبيق الاشتراكية على وسائل الإنتاج، والتي يعرفها لنا بقوله: «فاشتراكية وسائل الإنتاج لا ترجع إلى مبدأ مذهبي، بل إلى ضرورة تحددها ظروف خاصة بالوسط، وبإمكانياته الحالية... أن يستلهم سياسة مخططة من نظام المزارع الجماعية توفر له القدرة على التأثير»[36]، وخطط التنمية في البلدان النامية يجب أن تواجه الإصلاح الزراعي من جانبين، الأول تخصيص الأراضي لمهمة الإنتاج وفقا لمعطيات اقتصاد القوت واقتصاد التنمية من جهة ثانية، والجانب الثاني وضع جهاز فعال يحمي المساحات الزراعية المنتجة.

وإلى جانب القطاع الزراعي نجد المواد الخام حيث يقول: « ليس تحت تصرف العالم الثالث وسيلة تساعده في الوضع الراهن على تنفيذ برامج تنمية سوى المواد الخام التي في أرضه. فإذا كانت هذه المواد في السوق العالمية رهينة البورصات تصبح خطط التنمية صعبة أو مستحيلة»[37]، حيث ينبه إلى مشكلة تسويق المواد الأولية التي تكون تحت رحمة العملة. هذه المشكلة التي يرى بن نبي أنها ترتبط في جوهرها بمنطق الأسواق المالية بكل ما يحمله هذا المنطق من اصطناع وميكيافيلية وتزييف[38]، بين محور المادة الأولية الذي تقطنه الشعوب المتخلفة والتي تصدر المواد الخام تلك التي لا تملك وسائل تغييرها وتصنيعها في بلادها، ومحور الصناعة الذي يتوفر على درجة من الازدهار والرقي في الحياة الاقتصادية حيث تقوم صناعات التحويل والتغيير.

ولكي نعالج تسلط العملة على المادة الأولية، فإن من الواجب أن نحرر المادة الأولية من العلاقة التي تخضعها لظروف السوق الراهنة[39]، «هذه العملية ليست ممكنة إلا إذا قرر العالم الثالث إنشاء (مصرف المواد الخام) تجاه مصرف العملة، سواء كان اسمها البنك العالمي للتنمية أو غير ذلك... فالأدوار موزعة في الوضع الراهن توزيعا تمثل فيه المادة الخام دور (العرض) والعملة دور (الطلب) ... هذا الوضع الذي يلزمنا بإنشاء (مصرف المادة الخام) لإصلاح حال المادة الخام التي تمثل العرض، في العمليتين الأساسيتين: إنتاجها و تسويقها».[40]

5- الرؤية الحضارية للاقتصاد في البلدان النامية حسب مالك بن نبي:

حتى تحدد البلدان المتخلفة وجهتها الاقتصادية يجب أن تتخلص أولا من التبعية للعامل المقلل ألا وهو الاستعمار، فمن العبث أن يطلب من مستغل أن ينهي استغلاله، بل يجب التفكير في إيجاد إطار جديد، في صورة تدابير من شأنها أن تلغي تلقائيا الاستغلال إنها مشكلة حضارة هذه الشعوب حتى تتمكن من الانتقال إلى الوضع الإيجابي الفعال. حيث يقول مالك بن نبي: «أما عدم التوازن بين العالم المصنع، والعالم الثالث فهو قضية أخرى: إنه مشكلة حضارة (...) على الثورات السياسية التي حققت في العالم الثالث الاستقلال بثمن غال، أن تزدوج الآن مع ثورات ثقافية تحقق إنهاء (...) (حالة تبعية) فكل وطن أفلت من اليد التي كانت (تمشيه) في التيار السياسي، كما "تمشي" الأم طفلها، عليه أن يتعلم أيضا المشي وحده في الميدان الاقتصادي دون يد تمسكه».[41]

فلو تأمل أهل الاختصاص في الاقتصاد حسب مالك بن نبي الآية الكريمة: ﴿ إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾[42]، ولو تدبروا بعض الدراسات المتعمقة في البحث عن جذور الاقتصاد لأدركوا أن القضية في جوهرها أيضا تكمن في: «مستوى تغير مسوغات الوجود في المجال النفسي، وفي كلمة واحدة وبصورة أوضح في المستوى الحضاري (...) أي أن الاقتصاد ليس قضية إنشاء بنك وتشييد مصانع فحسب، بل هو قبل ذلك تشييد الإنسان وإنشاء سلوكه الجديد أمام كل المشكلات»[43]، أي أن القضية إذن ليست قضية أدوات ولا إمكانيات. إن القضية كانت في أنفسنا، إذ علينا أن ندرس أولا الجهاز الاجتماعي الأول وهو الإنسان[44]، ومنه فالإنسان هو مفتاح التنمية في رتبة القيمة الاقتصادية الأولى، على شرط أن تكون إرادته شرارة مقتبسة من إرادة حضارية. فالتخطيط من الناحية الاقتصادية لا يعطي النتائج نفسها بسبب الاختلاف في المعادلة الاجتماعية ما يؤدي إلى الاختلاف في الفعالية بين المجتمعات، إذن التنمية في العالم الثالث لن تتحقق إلا ضمن تغيير جذري في طيات النفوس، هذا الذي عبر عنه مالك بن نبي بقوله: «فالتنمية لا تشترى من الخارج بعملة أجنبية، غير موجودة في خزينتنا. فهناك قيم أخلاقية واجتماعية وثقافية لا تستورد، وعلى المجتمع الذي يحتاجها أن يلدها»[45]، ومنه نرى أن الحياة الاقتصادية لا ترتبط فقط بأجهزة ذات طابع فني ومالي وتنظيمي، بل هي قبل ذلك مرتبطة بأجهزة نفسية موجودة في المعادلة الشخصية لدى الفرد الذي يفكر في الخطط والذي ينفذها.

إنه ليس من الضروري ولا من الممكن، أن يكون لمجتمع فقير، المليارات من الذهب كي ينهض، وإنما ينهض بالرصيد الذي لا يستطيع الدهر أن ينقص من قيمته شيئا، الرصيد الذي وضعته العناية الإلهية بين يديه: الإنسان، والتراب، والوقت»[46]، فكل حضارة تستلزم رأس مال أولي مكون من الإنسان والتراب والوقت فهي مركب من هذه العناصر الثلاثة الأساسية

الحضارة حسب بن نبي: «ومن الوجهة العملية التطبيقية فإنها - بوصفها مشروعا لعمل مخطط- تحرك أقصى ما يمكن من الطاقات الاجتماعية (...) لكن على شرط أن هذا العمل المخطط يحمل كل معناه، على أن يكون عمل بناء لا عمل تكديس، لأن الحضارة لا تصنعها (كومة) من الأشياء المستوردة، وإنما هي بناء تطبعه فكرة معينة، كما تطبع فكرة المهندس المعماري العمارة التي شرع في بنائها»[47]، فالبناء وحده هو الذي يأتي بالحضارة لا التكديس، إن علينا أن ندرك بأن تكديس منتجات الحضارة الغربية لا يأتي بالحضارة، والاستحالة هنا اقتصادية، فنحن لو أردنا أن نكدس عناصر حضارة لنكون منها حضارة، لأصبحنا أمام أشياء للحضارة لا تعد ولا تحصى. و لو أننا قدرنا ثمنها فلا نستطيع تسديده خلال ألف سنة. ثم إن هناك مغالطة منطقية، فالحضارة هي التي تكون منتجاتها وليست المنتجات هي التي تكون حضارة.

هذا لا يعني أن ندع ما انتهى إليه الآخرون لنبدأ الطريق من أوله. إن علينا أن نأخذ من الحضارة الغربية الأدوات التي نحتاجها في بناء حضارتنا. فإذا لم نكن نستطيع صنع الآلات مثلا فعلينا أن نستورد هذه الآلات من الخارج، حتى يأتي يوم نستطيع فيه الاستغناء عنها بمنتجاتنا. على أنه من العبث أن أركب الجمل في عصر السيارات، ومن العبث الأكبر التبذير للأموال، أن أقتني أفخر السيارات ولا حاجة لي بها، فنحن في مرحلة البناء ينبغي لنا أن نقتصد في إمكانياتنا حتى نستخلص منها أقصى ما نستطيع من فائدة.

يتضح لنا مما سبق أن البلدان النامية في الميدان الاقتصادي تواجه أزمة حضارة، يجب عليها أن تحققها على محور تاريخها وبثقافتها ومؤهلاتها، وأن تحقق وضعا وفقا لمعادلتها الاجتماعية وبإمكانياتها الاقتصادية، تتغير معه كل القيم الحضارية، وينتج بالتالي تغيير كلي في طبيعة العلاقات ذاتها، بين العالم

المصنع والعالم النامي تلك العلاقات التي يمكننا وصفها بأنها علاقات الاستعمار بالقابلية للاستعمار، وعلاقات الإنتاج الصناعي بالزراعة والمادة الخام، وعلاقات مشكلات القوة بمشكلات البقاء، فتتغير هذه العلاقات حتى لا يبقى الحوار التاريخي بين الطرفين حوارا بين سيد و مسود، بين قوي وضعيف، بين متحضر دون مستوى الإنسانية الأخلاقي، ومتخلف دون مستوى الحضارة الاجتماعي، لأن كل تغيير على مستوى العالم الثالث يفرض تغييرا أخلاقيا و سياسيا على محور الدول المتقدمة.(48)

ويحثنا مالك بن نبي على عدم جعل النظريات الاقتصادية حكرا على الجامعات فقط لا تخرج عن نطاق تدريسها و تعلمها كنظريات بعيدة عن واقعنا العملي والاجتماعي للنهوض باقتصاد الدولة، هذا ما يظهر لنا جليا في قوله: «ولكي تؤتي النظريات الاقتصادية تأثيرها الاجتماعي يجب ألا يقتصر في دراستها على منصة الجامعة بوصفها علما وقفا على بعض المتخصصين، بل يجب أن يطبق هذا العلم على التجارب الجماعية التي يقف فيها وعي كل فرد وإدراكه أمام المشاكل المادية، مقدما بذلك لعلم المتخصصين ظروف صلاحيته للتأثير»(49)، أي أننا بهذا نحيل المبدأ النظري إلى قانون للعمل والنشاط، ونحول المبدأ والفكرة إلى عمل يصير به جزءا من التاريخ.

خاتمة:

بعد أن بينا معالم الحركية الاقتصادية في المشروع الحضاري كما حددها مالك بن نبي نستخلص النتائج التالية:

- ✓ أن الاقتصاد في فكر مالك بن نبي ليس فقط علما نتعلمه، ولكنه قبل كل شيء وعي و استعداد فكري وسلوكي أو بكلمة واحدة ثقافة، إن الاقتصاد ليس خارجا عن ذات الإنسان، بل هو جزء من جوهره وذاته، إنه تراكيب ذهنية قبل أن يكون مسألة مواد أولية أو مال أو تكنولوجيا أو حصص في السوق.
- ✓ القابلية للاستعمار لها آثار سلبية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي وحتى الجانب الحضاري للإنسان حيث تسهم في انتقاص فرص واستراتيجيات النهوض بالأمة، بما يواكب تحديات ورهانات الواقع الداخلي و الخارجي.
- ✓ حاول مالك بن نبي بآرائه فك قيود وضعتها أفكار الاستعمار على البلدان النامية، و لذلك وجب تصفية الأذهان من المعامل المقلل أو القابلية الاستعمار.
- ✓ بالرغم من محاولات الاستنهاض الاقتصادي والتقدم التي استخدمت فيها الدول النامية أفكارا مستوردة، لم تقو تلك المحاولات على شد الإنسان للعمل من خلالها، لأنها لم تعبر عن تطلعاته، ولم تراع قيمه وخصوصياته. فأي مخطط نفكر فيه بأفكار الآخرين ونحاول إنجازه بوسائل غيرنا معرض للفشل من الناحية العملية.
- ✓ يقدم لنا مالك بن نبي عددا من الشروط لتحقيق الحركية الاقتصادية في الدول النامية وتفعيل اقتصادياتها من خلال الغوص في الجوانب الاجتماعية والنفسية للإنسان النامي كمحرك أساسي لعملية التنمية.
- ✓ أي نظام اقتصادي معتمد في بلد ما يتبع نظاما اجتماعيا موازيا له.
- ✓ أي مبدأ اقتصادي لا يمكن أن يكون له أثر إيجابي ومقدرة تامة على النهوض باقتصاد الدولة إلا إذا وجد في وضع لا يتعارض فيه مع عناصر المعادلة الشخصية السائدة في الوسط الذي يراد تطبيقه فيه متفقا فيها مع تجربة اجتماعية معينة.
- ✓ النهضة الاقتصادية في البلدان النامية يجب أن تجعل من الإنسان القيمة الاقتصادية الأولى، بوصفه وسيلة تتحقق بها خطة التنمية.
- ✓ إن المشكلة الاقتصادية في البلدان النامية لا جدوى من تناولها إن لم يكن هذا التناول من أساسها، أي ابتداء من عناصرها النفسية، فالبلدان النامية إذن لا تمتلك الوسيلة المادية فحسب بل إنها تفتقد أيضا للاستعداد النفسي والعقلي الذي ينمي اقتصادها.
- ✓ إن وطنا متخلفا لابد له أن يستثمر سائر ما فيه من طاقات، يستثمر عقوله وسواعده ودقائقه كافة، وكل شبر من ترابه، فتلك هي العجلة الضخمة التي يجب دفعها لإنشاء حركة اقتصادية واستمرار تلك الحركة.

- ✓ يجب على المجتمعات النامية أن تتدارك تخلفها الناشئ عن عوامل اقتصادية بحتة، وهو التخلف الناشئ عن اقتصاد مازال في مرحلته الابتدائية، ليس له ما يعتمد عليه فيها سوى الزراعة، من ناحية والمواد الأولية الخام من ناحية أخرى وهذان هما ثديا الاقتصاد.
- ✓ كل برنامج للتصنيع في البلدان المتخلفة يواجه مشكلة الإنتاج الزراعي من جهة، ومشكلة تسويق المواد الأولية من جهة أخرى.
- ✓ تملك البلدان النامية من القدرات ما يؤهلها ليس لإنقاذ وضعها الخاص فحسب، بل لإنقاذ البشرية كلها، إن هي أدركت ما تضم من طاقات، وشحذت هممها، وعقدت عزائمها لتحسين أوضاعها.
- ✓ إن عالم الاقتصاد مرتبط بالقيم الحضارية ارتباطا وثيقا. كما يستبدل الثوب القديم تستبدل الأمم الأفكار التي انحطت بسببها وبذلك تتجسد الحركية الاقتصادية بتغير الإنسان نفسه وخصوصا عندما يدرك معنى جديد لوجوده في الكون باعتباره الإنسان محور الحضارة.
- ✓ الهوة الحاصلة بين عالم الفكر وعالم التطبيق هي السبب الأساسي في التخلف الحاصل في العالم النامي، ما يوجب نقل الأفكار إلى حيز التطبيق العملي لتكمل عجلة البناء دورتها.
- ✓ عالم الاقتصاد ليس عالم الكميات والأرقام إلا في المرتبة الثانية، أي بعدما تبعث فيه الإرادة الحضارية الحركة والحياة.

الهوامش:

(1) جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1982م، ص 109.

(2) عبد المنعم الحفني، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، ط 3، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000م، ص 84.

(3) جميل صليبا، المرجع السابق، ص 109.

* آدم سميث (Adam Smith) فيلسوف و اقتصادي اسكتلندي عاش في الفترة ما بين (1790-1723م)، بحث في طبيعة و أسباب ثروة الأمم، حول إتجاه تفكيرنا في مبادئ الحياة الاقتصادية من الشكل القديم إلى شكل حديث م مميز، استنادا إلى فهم جديد تماما للكيفية التي يعمل بها المجتمع البشري. (انظر: إيمون باتلر، آدم سميث مقدمة موجزة، تر: علي الحارس، مر: إيمان عبد الغني نجم، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، جمهورية مصر العربية، 2014م، ص 21.).

(4) محمود الوادي و آخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2007، ص 20.

(5) اسماعيل عبد الرحمن و حربي عريقات، مفاهيم و نظم اقتصادية، ط1، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004م، ص 27.

(6) بول أ. ساموبلسون، علم الاقتصاد (المفاهيم الاقتصادية الأساسية)، تر: مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993م، ص 17.

(7) أسعد السحمراني، مالك بن نبي " مفكرا إصلاحيا "، ط 2، دار النفائس، بيروت، 1986، ص 235.

(8) مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، ط1، دار الفكر، دمشق سوريا، 1978م، ص 161.

(9) مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، ط3، دار الفكر، دمشق، سورية، 1987م، ص 20.

(10) مالك بن نبي، مجالس دمشق: محاضرات ألقيت في عامي (1971 – 1972م) حول دور المسلم ورسالته في الثلث الأخير من القرن العشرين، ط1، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2005م، ص 54.

(11) مالك بن نبي، فكرة الإفريقية الآسيوية، تر: عبد الصبور شاهين، ط3، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2001م ص 161.

(12) مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المصدر السابق، ص 22.

* كارل ماركس(Karl Marx) فيلسوف اقتصادي ألماني، عاش في الفترة ما بين (1883-1818م)، من أهم مؤلفاته: نقد فلسفة هيجل في الدولة، والعمل المأجور والرأسمال، الطبقات في فرنسا. (انظر: جورج طرابيشي، معجم الفلاسفة، ط3، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2006م، ص ص 618-622.).

(13) مالك بن نبي، بين الرشاد و التيه، المصدر السابق، ص 170.

** مصطلح الرأسمالية Capitalism يشير إلى نظام اقتصادي يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية لوسائل الإنتاج و المحافظة عليها، ومتوسعا في مفهوم الحرية تحت شعار « دعه يعمل دعه يمر»، ويكون الإنتاج و تحديد الأسعار محكوم بالسوق الحر والعرض والطلب. (أنظر: مصطفى حسيبة، المعجم الفلسفي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009م، ص 229. بالإضافة إلى: محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ط14، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، 1981م، ص 254.).

*** مصطلح الاشتراكية Socialism مأخوذ من الاشتراك، ويطلق على المذهب القائل بالعدل الاجتماعي، وضرورة تدخل السلطات العامة ولا سيما الدولة في تحقيق النظام الاقتصادي لتنظيم قوى الإنتاج وربط الوظائف الاقتصادية بالدولة أو بالمراكز الموجهة، انتقد الاشتراكيون نظام الملكية الفردية لأنه في نظرهم يجلب لبعض الأفراد دخلا من دون عمل ويحرم العمال نتائج سعيهم وتعبهم. (انظر: جميل صليبا، المرجع السابق، ص ص 88-90.).

(14) مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المصدر السابق، ص 42.
(15) مالك بن نبي، تأملات، ط1، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1979م، ص 54.
(16) المصدر نفسه، ص 53.
(17) المصدر نفسه، ص 55.
(18) مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المصدر السابق، ص 19.
(19) مالك بن نبي، فكرة الإفريقية الآسيوية، المصدر السابق، ص 161.
(20) المصدر نفسه، ص 162.
(21) محمود الوادي وآخرون، المرجع السابق، ص 41.
(22) مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007م، ص 17.
(23) مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المصدر السابق، ص 42.
(24) مالك بن نبي، تأملات، المصدر السابق، ص ص36-37.
(25) المصدر نفسه، ص 56.
(26) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
(27) مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المصدر السابق، ص 79.
(28) المصدر نفسه، ص 80.
(29) مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، المصدر السابق، ص 175.
(30) مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المصدر السابق، ص 87.
(31) مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، المصدر السابق، ص 173.
(32) مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المصدر السابق، ص 25.
(33) مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، المصدر السابق، ص 173.
(34) مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المصدر السابق، ص 30.
(35) مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، المصدر السابق، ص 174.
(36) مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المصدر السابق، ص 29.
(37) مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، المصدر السابق، ص 150.
(38) مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المصدر السابق، ص 30.
(39) المصدر نفسه، ص 32.
(40) مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، المصدر السابق، ص 151.
(41) المصدر نفسه، ص 159.
(42) القرآن الكريم: سورة الرعد / الآية 11.
(43) مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المصدر السابق، ص 59.
(44) مالك بن نبي، تأملات، المصدر السابق، ص 129.
(45) مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، المصدر السابق، ص 195.
(46) المصدر نفسه، ص 69.
(47) مالك بن نبي، تأملات، المصدر السابق، ص 121.
(48) المصدر نفسه، ص 119.
(49) مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المصدر السابق، ص 18.

قائمة المصادر المراجع:

- **المـــــصادر:**

1) القرآن الكريم.
2) مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، الطبعة الثالثة، دار الفكر، دمشق، سورية، 1987م.
3) مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، الطبعة الأولى، دار الفكر ، دمشق سوريا، 1978م.
4) مالك بن نبي، تأملات، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1979م.
5) مالك بن نبي، فكرة الإفريقية الآسيوية، ترجمة: عبد الصبور شاهين، الطبعة الثالثة، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2001م.
6) مالك بن نبي، مجالس دمشق: محاضرات ألقيت في عامي (1971 – 1972م) حول دور المسلم ورسالته في الثلث الأخير من القرن العشرين، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2005م.
7) مالك بن نبي، مذكرات شاهد للقرن، الطبعة السادسة، دار الفكر، دمشق، 2009م.
8) أسعد السحمراني، مالك بن نبي " مفكرا إصلاحيا "، الطبعة الثانية، دار النفائس، بيروت، 1986م.

1) إسماعيل عبد الرحمن وحربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004م.
2) إيمون باتلر، آدم سميث مقدمة موجزة، ترجمة: علي الحارس، مراجعة: إيمان عبد الغني نجم، الطبعة الأولى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، جمهورية مصر العربية، 2014م.
3) بول أ. ساموبلسون، علم الاقتصاد (المفاهيم الاقتصادية الأساسية)، ترجمة: مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993م.
4) فوزية بريون، مالك بن نبي عصره وحياته ونظريته في الحضارة، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 2010م.
5) محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ط14، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، 1981م.
6) محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
7) مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007م.

- **المعاجم و الموسوعات:**

1) جميل صليبا، المعجم الفلسفي، الجزء الأول، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1982م.
2) جورج طرابيشي، معجم الفلاسفة، ط3، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2006م.
3) عبد المنعم الحفني، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، الطبعة الثالثة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000م.
4) مصطفى حسيبة، المعجم الفلسفي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009م.